

على تملكه يد بغير الاسودين بغير **سهم** ويكافى بالغلب قيس
الشيء الكحل باسمه ابو عذرا بن كعب بن لحي وليعت
العجز والمرت منى وبش في الازالميت عظام الامن ميل
باني تارك شهر الصيام فقل لله يمين شهر الى وقت بعد محضتي عن
تبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فخرجت محمدا زرع شيئا كان
في يده يغيره فقال ابو عذرا بعد عن غضب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
انما يريد الشيطان ان يولي تهل انتم مشهون فم عم انتمنا استجبت كلامه
واما ما ذكره من ان ليس الشراع ميثا وبين ان يحنف الا اني ان اسكر حليم
والسكراه المدخول ما ارضيت من تحريم تليل الخمر لا يبلغ حد الاسكر
حما لماوة العت او فانه ولا يد حسب عليك ان الناصب يحنف بغير
لما ذكره المصنف ان ابا حنيفة ذهب الى ان ما عمل من غير با تين الشجرتين الكرم
والخل مثل العسل والشعر والمنظرة والذرة كذا صياح ولا صدقته واذا اسكر
وكاثة افاق عن سكرته وتغفلت بان نه املا كيد منع العت فعد كما انه
لا يمكن لا يحنف بيان الفرق بين ما اخذ من الشجرتين وقرب ما اخذ من غيرهما
فقال **قال المصنف** رفع العدد ربه الله ذممت الامامية وقال ابو حنيفة
انما عت اهل الردة اموالها وانما لم يحنفوا وهو خلاف قولهم ان يحنف
بالنفس من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتد عليكم وقال الشافعي
اذا قهروا المسلمين واخذوا اموالكم فلو ما بالعت فان غاذا المسلمين
فان وجد صاحب العين عينه قبل القسمة اخذ بغير شئ وان وجد ما بعد
القسمة اخذ بالقيمة ولو سلم الكافر على ملك العين فان اسق بها من
صاحبها وقد خالف قول الصدوق والاكوا اموالكم عليكم باس اهل وقوله
عليه الصلوة والسلام ولا يحل مال اهل الاسلام الا اعرطيب النفس منه
يحل لاحد ان يقد من شئ اموال المسلمين على الشركون بالقره
لكا له ويصير وان بواوسط القتال الحرم عليهم مالا وواحد
اربا به المسلمين مع ان السلم لا يسلك مال المسلم
تملك الكافر فانه تيب نية يكون اذ على اذ يقتل المسلم حيث مله
المسلمين اذ اقامتكم ولم يجعل ذلك السلم فليقتل العدن بغير اذ
الاخرى ان يجعل مثل هذا القابل واسطه بينه وبين العتد ويخرج عليه
فلا يراى يعتد عند العتد بانى فقلت مثل في الرض في هذا الز
بلا نكل احدهم **قال المصنف** ان الناصب يحنف عند اقول
الشافعي ان المرتد يرد فثمان ما تلفت ووجه ما ذهب اليه

هو حنيفة انما كلفه الاصل شمول حكم الكفر فلا يضمن والاية ليست بحجة عليه
الاندر اذ في شأن المسلمين التمس من الاحكام شرع والفا ليسوا كذلك
وحقيقة المسئلة الثانية عند ابي حنيفة ان القفار اذا اقلوا اموال المسلمين الى
بلاد الكفر فملكون تلك الاموال لان العصية ارتفعت عن تلك الاموال لا يغل
الى بلاد الكفر ويصير ملكا لهم فاذا رجع تلك الاموال بالحنفية يحكم عليها
حكم الفخام والاية لا يصير حجة عليه لانه لا يقول ان ذلك المال مال المسلم
حتى لا يكون حلالا لغير الغنمة على الكافر اذا اسلم عليه بل يقول انصار ملكا
لكفار يدخولها من بلاد الكفر لا ارتفاع العصية فلا حجة عليه من الاية واليه
وليس نه استسما مال المسلم حتى يطول عليه التسخيغ ويصنع ويخرج ويمنع
تقليده ويحب من حاله من اقله فان نه امور اجتهادية ليست بخارجية
تواين الاجتهاد فان ابا حنيفة لا يقول باستسما مال المسلم بل الكلام
فان المال المنقول الى دار الكفر هل يرتفع باستسما القفار عليه العصية عليه
يعت اهل الحق قد ذهب الشافعي ومنه تا بعد عدم ارتفاع العصية الى ان يقول
الال الى دار الكفر تهر الا يجب ارتفاع العصية عند لان العتدتم لم يجعل
لكا فخرن على المومنين سيلا وذهب ابو حنيفة ومنه تا بعد الى ارتفاع العصية
عدت بالذخول لان مال المسلم معصوم يكونه فذال الاسلام فاذا اسق عليه
الكافر لا يرفع العصية بالنقل له على نه المطلوب دلائل قوية متقنة بالقره
فكسب مذموم بما في الولاية والاسمال نه انتم باب الاجتهاد وادت فان
وقوع الخطا منه فنه والسنة وهو يجهل ولا يجهل الا يجهل المظالم فكيف
يحكم على اسخا تقليده ويرعز ويضرب وكل نه ليس الا للجهل بالبال
الدين انتم **قال المصنف** فيه نظرم وجوه الاول ان قياس المرتد الى الكافر
الاصل في عدم كونه مكلفا بالفرض مع ان حكم الاصل يمنع على انه اذ يفر با حق
فرضه حث اصول الفقه ودوابية قياس مع الفارق لا خلافا نه في كية
من الاصل كالمكورة فوالفقه منها سقوط الذنب الذر على الكافر الاصل بعد
اسبغة ففادات الرد ولم يتحقق ابو حنيفة لهذا الفرق مع ظهوره قولهم
قال الذين كفروا ان ينتموا بغير اسم ما تفسلف وانما قال الفاضل المتأخر
فرضه عونة الا ان قال من جاسية على الكفار ان في غاية النصف ما
التي ابو حنيفة قوله قولهم قل للذين كفروا ان ينتموا بغير اسم ما تفسلف
من من عنى طول الامر ثم اذ قد علم من عليه ذنب لان الكافر الا
انتم واما ما ورد عليه الجاد السلب القسنتا في شرع محقة الوذير يا ذا
الاسلم ان المراد الكفر الاصل لان وفتح الفعل للتحديد فالمعنى للذين كفروا